

22 October 2013
Arabic
Original: English

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع الثالث عشر

جنيف، ٢-٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت
النظر في وضع الاتفاقية وسير عملها بوجه عام

تحقيق أهداف خطة عمل كارتاخينا: تقرير جنيف المرحلي ٢٠١٢-٢٠١٣

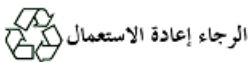
مقدم من الرئيس المعين للاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف*

القسم رقم ٣
مساعدة الضحايا

رابعاً- مساعدة الضحايا

١- أوضح الرئيس المشاركون للجنة الدائمة المعنية بمساعدة الضحايا (النمسا، وكولومبيا) أن أحد أهدافهما الرئيسية في عام ٢٠١٣ هو مواصلة تحديد التقدم المحرز فيما يخص تطبيق جوانب خطة عمل كارتاخينا المتعلقة بمساعدة الضحايا، والتقدم الإضافي المتوقع إحرازه قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي الثالث للاتفاقية. وفي هذا السياق، دعا الرئيس المشاركون الدول الأطراف المسؤولة عن أعداد كبيرة من ضحايا الألغام إلى تقديم مزيد من المعلومات المحددة والمحدثة بالإضافة إلى تلك التي قدمتها هذه الدول الأطراف في عام ٢٠١٢ عما تبذله من جهود للوفاء بالتعهدات المقطوعة بموجب خطة عمل كارتاخينا فيما يتعلق بمساعدة الضحايا.

* قُدمت هذه الوثيقة بعد الموعد المحدد من أجل تمكين الدول الأطراف من تقديم معلومات شاملة عن أنشطتها.



٢- وأشار الرئيسان المشاركان إلى أن أفغانستان قدمت معلومات في عام ٢٠١٢ سلطت الضوء على التحديات الماثلة أمام وضع القوانين والخطط والسياسات والبرامج ورصد تنفيذها في أفغانستان نتيجة الافتقار إلى نظام شامل لبيانات الإعاقة. ودعا الرئيسان المشاركان أفغانستان إلى إخبار الدول الأطراف بخطط أفغانستان الرامية إلى إنشاء آلية شاملة لجمع البيانات المتصلة بالإعاقة وإدارتها. ولم تقدّم أي مستجدات بشأن هذه المسألة. وأشار الرئيسان المشاركان أيضاً إلى أن أفغانستان أفادت في عام ٢٠١٢ بأنها تخطط لتجديد خطة عملها الوطنية الخاصة بالإعاقة بحلول موعد المؤتمر الاستعراضي الثالث للاتفاقية. ودعا الرئيسان المشاركان أفغانستان إلى إخبار الدول الأطراف بحالة جهود أفغانستان الرامية إلى استعراض نجاحات الخطة السابقة وعيوبها وبدء عملية تخطيط وطنية جديدة. وأفادت أفغانستان بأنها وضعت، مع الجهات المعنية بالإعاقة، السياسة العامة الوطنية الأفغانية للأشخاص ذوي الإعاقة، وأنها أطلعت الجهات المعنية عليها للتشاور بشأنها، وأنها ملتزمة بمتابعة هذه السياسة بإجراء تنقيح.

٣- وأشار الرئيسان المشاركان أيضاً إلى أن أفغانستان تخطط لتنقيح تشريعاتها الوطنية المتعلقة بالإعاقة من خلال عملية تشاورية، بحلول موعد المؤتمر الاستعراضي الثالث للاتفاقية، بغية ضمان اتساق هذه التشريعات مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ودعا الرئيسان المشاركان أفغانستان إلى إخبار الدول الأطراف بحالة جهود أفغانستان الرامية إلى تنقيح التشريعات ذات الصلة. وأفادت أفغانستان بأنها عدلت بعض المواد من القانون المتعلق بحقوق واستحقاقات الأشخاص ذوي الإعاقة، وأن هذه التعديلات نشرت في الجريدة الرسمية لأفغانستان في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣، وأن وزارة أفغانستان للعمل والشؤون الاجتماعية والشهداء والمعوقين ستواصل إجراء تعديلات كاملة لقانون الإعاقة لمواءمته مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤- وفضلاً عن ذلك، أطلعت أفغانستان الدول الأطراف على معلومات بشأن التقدم الكبير المحرز في قطاع الصحة منذ عام ٢٠٠١، مشيرة إلى تشغيل ١٧ مركزاً لإعادة التأهيل البدني في البلد. وأفادت أفغانستان أيضاً بأن وزارتها للصحة العامة أطلقت استراتيجية رباعية السنوات بشأن الإعاقة وإعادة التأهيل البدني في ٦ أيار/مايو ٢٠١٣ وأن هذه الوزارة وضعت أيضاً استراتيجية وطنية للصحة العقلية.

٥- وأشار الرئيسان المشاركان إلى أن ألبانيا قدمت معلومات في عام ٢٠١٢ أكدت فيها أنها بحثت سبل تعزيز وتحسين التنسيق فيما بين وزاراتها/قطاعاتها في مجال الإعاقة تماشياً مع المادة ٣٣ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك في خضم تحضيرها للانضمام إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ودعا الرئيسان المشاركان ألبانيا إلى إخبار الدول الأطراف بتفاصيل الطريقة التي تعتزم اتباعها للقيام بذلك، وبالتقدم المحرز مسبقاً في هذا الصدد. وأفادت ألبانيا بأنها انضمت إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأضافت أنها تنفذ حالياً، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروعاً يحمل عنوان "تعزيز حقوق

المعوقين في ألبانيا، وبرنامج للدعم فيما يخص اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة". ويشمل هذا المشروع استعراضاً شاملاً للإطارين القانوني والسياساتي المتعلقين بالإعاقة بهدف تقييم مدى توافقهما مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٦- وأشار الرئيسان المشاركان إلى أن ألبانيا قدمت معلومات في عام ٢٠١٢ سلطت الضوء على التحديات الماثلة أمام تنفيذ خطة عملها الوطنية بسبب محدودية الموارد المالية. ودعا الرئيسان المشاركان ألبانيا إلى إخبار الدول الأطراف بالتعهد الحالي لحكومة ألبانيا بتمويل التنفيذ والطريقة التي تكمل بها ألبانيا جهودها الخاصة من خلال جذب موارد خارجية إضافية. وأشارت ألبانيا إلى أن خطتها الوطنية لمساعدة الضحايا تساهم في الرعاية الطبية الطارئة والمستمرة، وإعادة التأهيل البدني، والدعم النفسي، وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، وجمع البيانات، وتنفيذ القوانين والسياسات ذات الصلة لصالح جميع ضحايا الألغام الأرضية/الذخائر غير المتفجرة في جميع أنحاء ألبانيا.

٧- وأشار الرئيسان المشاركان إلى أن ألبانيا أفادت في عام ٢٠١٢ بأنها تخطط لسن تشريعات وطنية جديدة بشأن الإعاقة من خلال عملية تشاورية تضم الوزارات المعنية والناجين، وغيرهم من الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم. ودعا الرئيسان المشاركان ألبانيا إلى إخبار الدول الأطراف بحالة الجهود التي تبذلها ألبانيا من أجل سن تشريعات وطنية بشأن الإعاقة، وكيفية التشاور مع الناجين وغيرهم من الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم. وأفادت ألبانيا بأن فريقاً عاماً مشتركاً بين الوزارات قد أنشئ لسن التشريعات الوطنية الجديدة وأن هذا الفريق أعد، من خلال عملية تشاورية، مشروع قانون إداري بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتماشياً مع المادة ٣٣ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يعرف مشروع القانون فريق التنسيق المشترك بين الوزارات الذي يسمح للمجلس الوطني للإعاقة بتعيين ممثلين من تسع وزارات معنية وخمسة أشخاص معوقين أو منظمات ممثلة لهم. وأشارت ألبانيا إلى أن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتكافؤ الفرص هي الوزارة التي تضطلع بدور الريادة في قضايا الإعاقة.

٨- وفضلاً عن ذلك، أطلعت ألبانيا الدول الأطراف على المعلومات التالية:

(أ) أفادت ألبانيا بأنها جمعت بيانات وإحصاءات مفصلة، ومبوية حسب العمر ونوع الجنس، بشأن الإصابات الناتجة عن الألغام والذخائر العنقودية وغيرها من الذخائر غير المتفجرة. وتُجمع هذه البيانات على المستوى الوطني ويجري إطلاع الجهات المعنية الأخرى عليها بانتظام؛

(ب) أفادت ألبانيا بأنها تواصل العمل بالتعاون مع شركائها لتعزيز قدرات الرعاية الطبية وإعادة التأهيل البدني، المتاحة للرجال والنساء والفتيان والفتيات على قدم المساواة؛

(ج) أفادت ألبانيا أيضاً بأن هناك منظمة غير حكومية بصدد إجراء تقييم للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والطبية لدى الناجين من الذخائر المتفجرة المتروكة في ست مناطق في ألبانيا، وستقدم نتائج هذا التقييم في حلقة وطنية ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣؛

(د) أفادت ألبانيا بأن الورشة الخاصة بالأطراف الاصطناعية في مستشفى كوكيس الإقليمي سيجري تطويرها عن طريق تزويدها بمعدات ومواد خام ومكونات لصيانة الأطراف وإنتاج الأطراف الاصطناعية وأجهزة لتقويم العظام، وأن وحدة إعادة التأهيل في هذا المستشفى لن تستمر في مساعدة الناجين من الذخائر غير المتفجرة فحسب بل أيضاً غيرهم من المحتاجين إلى المساعدة.

٩- وأشار الرئيسان المشاركان إلى أن أنغولا قدمت معلومات في عام ٢٠١٢، سلطت الضوء على الجهود التي تبذلها اللجنة الوطنية لإزالة الألغام في أنغولا من أجل جمع بيانات عن ضحايا الألغام الأرضية. ودعا الرئيسان المشاركان أنغولا إلى تقديم معلومات إلى الدول الأطراف عن النظام المستخدم لجمع هذه البيانات، وكيفية ارتباط هذه الجهود بجمع البيانات وإدارة المعلومات على الصعيد الوطني الأوسع فيما يخص الرعاية الصحية والإعاقة، وحالة الجهود الوطنية الرامية إلى فهم انتشار الإعاقة بشكل أعم في جميع أنحاء أنغولا، وكيفية دمج مشروع اللجنة الوطنية لإزالة الألغام المتعلق بجمع البيانات عن ضحايا الألغام الأرضية/المتفجرات الأخرى من مخلفات الحرب، في هذه الجهود الأوسع نطاقاً. ولم تبلغ أنغولا عن كيفية ارتباط جهود اللجنة الوطنية لإزالة الألغام في مجالي جمع البيانات والمعلومات بجمع البيانات وإدارة المعلومات على الصعيد الوطني الأوسع فيما يخص الرعاية الصحية والإعاقة، لكنها أبلغت عن مشروعها المتعلق بتسجيل ضحايا الألغام في ست مقاطعات. وأشارت أنغولا إلى أنه في مقاطعة هومبو سُجِّل جميع الأشخاص ذوي الإعاقات، وأنه حتى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣ سُجِّل ٣ ٤٩٤ شخصاً معوقاً، منهم ١ ٣٦١ شخصاً من ضحايا الألغام.

١٠- وأشار الرئيسان المشاركان إلى أن أنغولا قدمت معلومات في عام ٢٠١٢ سلطت الضوء على الجهود التي تبذلها اللجنة الوطنية لإزالة الألغام بغية تعزيز الإدماج الاجتماعي والراحة النفسية للناجين من الألغام الأرضية من خلال مشاريع رياضية شاملة. ودعا الرئيسان المشاركان أنغولا إلى إخبار الدول الأطراف بالأخص بتطلع أنغولا إلى استكمال هذه الجهود بحلول موعد المؤتمر الاستعراضي الثالث والطريقة التي تضمن بها أنغولا اتساق هذه الجهود مع تفاهات الدول الأطراف فيما يتعلق بعدم التمييز بين الأشخاص المصابين جراء الألغام أو غيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب والأشخاص المعوقين جراء أسباب أخرى. وفي حين لم تبلغ أنغولا عن كيفية اتساق جهود اللجنة الوطنية لإزالة الألغام في هذه المجالات مع تفاهات الدول الأطراف فيما يتعلق بعدم التمييز، أبلغت عن النتائج المتأينة من مبادرات مختلفة تتعلق بالجانب الاقتصادي والإدماج الاجتماعي والدعم النفسي وإعادة التأهيل البدني،

بما في ذلك تعزيز اللجنة الوطنية لإزالة الألغام لملاك موظفيها بتوظيف خبير في مجال إعادة الإدماج النفسي والاجتماعي.

١١- وأشار الرئيسان المشاركان إلى أن البوسنة والهرسك قدمت معلومات في عام ٢٠١٢، سلطت الضوء على الجهود الوطنية المبذولة من أجل جمع وإدارة البيانات المتعلقة بضحايا الألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب. ودعا الرئيسان المشاركان البوسنة والهرسك إلى إخبار الدول الأطراف بحالة الجهود المبذولة لجمع البيانات بشأن ضحايا الألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب، والخطة المتعلقة بإدماج هذه البيانات في نظم وطنية أوسع لإدارة المعلومات فيما يتعلق بالرعاية الصحية والإعاقة. وأشار الرئيسان المشاركان أيضاً إلى أن البوسنة والهرسك قدمت معلومات في عام ٢٠١٢، سلطت الضوء على اعتماد سياسة عامة وطنية بشأن الإعاقة في اتحاد البوسنة والهرسك و"استراتيجية وطنية وخطة عمل لتكافؤ الإمكانات المتاحة للأشخاص المعوقين في اتحاد البوسنة والهرسك، في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤". ودعا الرئيسان المشاركان البوسنة والهرسك إلى إخبار الدول الأطراف بالأنشطة التي وضعت من أجل دعم تنفيذ هذه الاستراتيجية الوطنية.

١٢- ودعا الرئيسان المشاركان بروندي إلى تقديم أمثلة إلى الدول الأطراف على الطريقة التي عملت بها من أجل الوفاء بالتعهدات بموجب خطة عمل كارتاخينا فيما يتعلق بمساعدة الضحايا، والتقدم المحرز، والتحديات التي واجهتها في تطبيق جوانب خطة عمل كارتاخينا المتعلقة بمساعدة الضحايا.

١٣- وأشار الرئيسان المشاركان إلى أن كمبوديا قدمت معلومات في عام ٢٠١٢، سلطت الضوء على التحديات المواجهة في مجال جمع البيانات بسبب محدودية الموارد والقدرات. ودعا الرئيسان المشاركان كمبوديا إلى إخبار الدول الأطراف بحالة الجهود التي تبذلها كمبوديا لتعزيز جمع البيانات من خلال اتخاذ تدابير، منها مثلاً إدراج فئة خاصة بالناجين من الألغام الأرضية في التعداد السكاني العام المقبل والحصول على المعلومات ذات الصلة من منظمات غير حكومية وغيرها من الجهات المعنية وكسب الوقت فيما يخص تقديم خدمات إعادة التأهيل البدني، وكذلك إلى إخبار الدول الأطراف بما تتوقع كمبوديا تحقيقه بالأخص في هذه المجالات بحلول موعد المؤتمر الاستعراضي الثالث. وأفادت كمبوديا بأن تعدادها السكاني لعام ٢٠٠٨ سجل ١٩٢ ٥٣٨ شخصاً معوقاً (وقدمت كمبوديا معلومات مبنية حسب العمر ونوع الجنس) وأن كمبوديا تتوقع من التعداد السكاني العام المقبل المقرر إجراؤه في عام ٢٠١٨ أن يقدم بيانات أكمل.

١٤- وأشار الرئيسان المشاركان إلى أن كمبوديا قدمت معلومات في عام ٢٠١٢، سلطت الضوء على الجهود الجارية من أجل استعراض تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالأشخاص المعوقين بمن فيهم الناجون من الألغام/المتفجرات من مخلفات الحرب (٢٠٠٩-٢٠١١) ووضع خطة استراتيجية وطنية جديدة بشأن الإعاقة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨. ودعا الرئيسان المشاركان

كمبوديا إلى إخبار الدول الأطراف بحالة الجهود التي تبذلها كمبوديا من أجل استعراض مدى فعالية الخطة القديمة ووضع الخطة الجديدة، وما تعلمته كمبوديا من تنفيذ خططها للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ والطريقة التي سيجري بها رصد خطة جديدة وتقييمها. وأبلغت كمبوديا عن إصدار مرسوم فرعي في ٢ أيار/مايو ٢٠١٣، يسند مسؤوليات إلى وزارة الشؤون الاجتماعية وإعادة تأهيل المحاربين القدامى والشباب وإلى مجلس شؤون المعوقين من أجل وضع خطة استراتيجية وطنية بشأن الإعاقة.

١٥- وفضلاً عن ذلك، أطلعت كمبوديا الدول الأطراف على معلومات عما تقوم به في مجال إعادة التأهيل البدني، وإعادة التأهيل المجتمعي، والتدريب المهني، وجهود العمل الإيجابي التي يبذلها القطاع العام. وسلطت كمبوديا الضوء أيضاً على مقرر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المتعلق بتخصيص عقد جديد للأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ ٢٠١٣-٢٠٢٢، واعتماد هذه اللجنة لاستراتيجية إنشيو من أجل إحقاق الحق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ.

١٦- ودعا الرئيسان المشاركان تشاد إلى تقديم أمثلة إلى الدول الأطراف على الطريقة التي عملت بها من أجل الوفاء بالتعهدات بموجب خطة عمل كارتاخينا فيما يتعلق بمساعدة الضحايا، والتقدم المحرز، والتحديات التي واجهتها في تطبيق جوانب خطة عمل كارتاخينا المتعلقة بمساعدة الضحايا.

١٧- وأشار الرئيسان المشاركان إلى أن كولومبيا قدمت معلومات في عام ٢٠١٢، سلطت الضوء على الجهود الجارية من أجل إنشاء قاعدة بيانات وطنية وحيدة بشأن الضحايا ستُجمع فيها كافة المعلومات المتعلقة بالناجين من الألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب - مبنية حسب العمر ونوع الجنس والإثنية والحالة (المدنية أو العسكرية) - وستُخزن هذه المعلومات بغرض تمكين الكيانات العامة والسلطات المحلية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني من الوصول إليها. ودعا الرئيسان المشاركان كولومبيا إلى تقديم معلومات إلى الدول الأطراف عن كيفية ارتباط هذه الجهود بجمع البيانات وإدارة المعلومات على الصعيد الوطني الأوسع فيما يخص الرعاية الصحية والإعاقة، وعن الطريقة التي تضمن بها كولومبيا اتساق هذه الجهود مع تفاهات الدول الأطراف فيما يتعلق بعدم التمييز. ولم تقدم كولومبيا معلومات عن كيفية ارتباط قاعدة بياناتها الوطنية الوحيدة بشأن الضحايا بجمع البيانات وإدارة المعلومات على الصعيد الوطني الأوسع فيما يخص الرعاية الصحية والإعاقة.

١٨- وأشار الرئيسان المشاركان إلى أن كولومبيا قدمت معلومات في عام ٢٠١٢، سلطت الضوء على الجهود التي تبذلها من أجل إذكاء الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم وقدراتهم، بمن فيهم الناجون من الألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب. ودعا الرئيسان المشاركان كولومبيا إلى إخبار الدول الأطراف بمدى أثر هذه الجهود والطريقة التي تقيس بها كولومبيا نتائج هذه الجهود. ولم تقدم كولومبيا معلومات

بشأن أنشطتها في مجال إذكاء الوعي، لكنها أفادت بأن هناك ١٣ جمعية وطنية للضحايا تؤدي عملها حالياً في جميع أنحاء البلد. وأوضحت كولومبيا أنها تخطط لإنجاز أنشطة من أجل تعزيز مشاركة هذه الجمعيات.

١٩- وأشار الرئيس المشارك إلى أن كولومبيا قدمت معلومات في عام ٢٠١٢، سلطت الضوء على الجهود الوطنية المبذولة من أجل تحويل خططها المتعلقة بتقديم العناية والجبر للضحايا إلى خطط عمل محلية وبلدية متنوعة. ودعا الرئيس المشارك كولومبيا إلى إخبار الدول الأطراف بالحالة المتعلقة بوضع هذه الخطط، وإن كان هذا قد ساعد كولومبيا في التغلب على التحديات المتصلة بالتنسيق بين الكيانات الوطنية البالغ عددها ٢٧ كياناً والمسؤولة عن تنفيذ الخطة الوطنية. ولم تقدم كولومبيا معلومات إضافية عن جهودها الرامية إلى ترجمة الخطة الوطنية إلى خطط عمل محلية وبلدية.

٢٠- وفضلاً عن ذلك، أفادت كولومبيا أنه في ٣١ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بلغ العدد الإجمالي للناجين من الألغام الأرضية في كولومبيا ٣٠٩ ١٠ أشخاص. وحددت كولومبيا أن ١٠١١ شخصاً من مجموع الناجين كانوا أطفالاً في وقت وقوع الحادثة ونتيجة ذلك شددت كولومبيا بشكل خاص على الأطفال الضحايا. وقد أنشئ مجلس وطني مشترك بين القطاعات لزيادة حماية الأطفال الضحايا، والتشجيع على مشاركتهم، وضمان مراعاة احتياجاتهم وتطلعاتهم عند صياغة السياسات والخطط والبرامج والمشاريع.

٢١- وأشار الرئيس المشارك إلى أن كرواتيا قدمت معلومات في عام ٢٠١٢، سلطت الضوء على التحديات المواجهة في جمع البيانات بسبب الافتقار إلى آلية مركزية لجمع بيانات الإعاقة. ودعا الرئيس المشارك كرواتيا إلى إخبار الدول الأطراف بالتقدم المحرز فيما يخص إنشاء نظام مركزي لجمع البيانات وكيفية ارتباط هذه الجهود بالجهود الوطنية الأوسع لجمع بيانات الإعاقة.

٢٢- وأشار الرئيس المشارك إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية قدمت معلومات في عام ٢٠١٢، سلطت الضوء على الجهود المبذولة بغية تعزيز نظم جمع البيانات لأغراض مساعدة الضحايا. ودعا الرئيس المشارك جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى إخبار الدول الأطراف بالنظام القائم حالياً لجمع البيانات المتعلقة بضحايا الألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب وكيفية ارتباط هذه الجهود بالجهود الوطنية الأوسع لجمع البيانات المتعلقة بالإعاقة. وأشار الرئيس المشارك أيضاً إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية قدمت معلومات في عام ٢٠١٢، سلطت الضوء على التحديات المواجهة بسبب ضعف آليات التنسيق فيما يخص قضايا الإعاقة على المستويين الوطني والمحلي. ودعا الرئيس المشارك جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى إخبار الدول الأطراف بحالة الجهود الرامية إلى تعزيز آليات التنسيق فيما يخص الإعاقة على مستويات مختلفة في جميع أنحاء البلد.

٢٣- وأشار الرئيسان المشاركان إلى أن خطة عمل كارتاخينا تؤكد أهمية إنشاء آلية عملية لتعزيز التعاون بين الوزارات الحكومية المعنية، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، والوكالات الدولية، والمنظمات غير الحكومية من أجل ضمان التنسيق في التخطيط والتنفيذ والرصد والإبلاغ. ودعا الرئيسان المشاركان السلفادور إلى إخبار الدول الأطراف بالنهج الذي تتبعه لتنسيق جهود مختلف الجهات الفاعلة العاملة في المجالات المتصلة بقضايا الإعاقة ومساعدة الضحايا، والكيان الوطني الذي عُيّن كجهة تنسيق رائدة بشأن قضايا الإعاقة، وجهة التنسيق التابعة له المعنية بمساعدة الضحايا.

٢٤- ودعا الرئيسان المشاركان إريتريا إلى تقديم أمثلة إلى الدول الأطراف على الطريقة التي عملت بها من أجل الوفاء بالتعهدات بموجب خطة عمل كارتاخينا فيما يتعلق بمساعدة الضحايا، والتقدم المحرز. وأبلغت إريتريا عن إحراز تقدم فيما يخص التخطيط وبناء القدرات وتقديم الخدمات. وأضافت أن السياسة العامة الوطنية للإعاقة الخاصة بالفترة الممتدة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦ وُضعت تحت قيادة وزارة العمل والرفاه البشري بالتشاور مع جهات فاعلة معنية أخرى. واضطلعت وزارة الصحة ببناء قدرات الموظفين في مجال الصحة ووضعت مبادئ توجيهية للتدريب في مجال الإعاقة. وعلاوة على ذلك، اشترى ما مجموعه ٤٨ من المعدات واللوازم ذات التكنولوجيا المتقدمة والمتخصصة في مجال الصحة بغية تعزيز قدرة المركز الوطني للعلاج الطبيعي. وأفادت إريتريا أيضاً بأن برنامجها المجتمعي لإعادة التأهيل قد اتسع حيث يكاد يشمل جميع المناطق الفرعية البالغ عددها ٥٧ منطقة في البلد وذلك بدعم حوالي ٣٠٠٠ متطوع من المجتمع المحلي. وأنتجت الورشات الثلاث المتخصصة في مجال تقويم الأعضاء في إريتريا أطرافاً اصطناعية وكراسي متحركة وعصياً وعكازات، ووُزعت مواد على ٣٢٠٠٠ شخص دون أن يدفع الأشخاص المعنيون أي تكلفة. وفضلاً عن ذلك، أبلغت إريتريا عن خطة لتقديم القروض المتجددة استُحدثت على أساس تجريبي وجرى توسيع نطاقها حالياً لتشمل جميع المناطق الفرعية. وخلال السنوات الخمس الماضية، استفادت ٥٠٠٠ أسرة، بما فيها أسر ضحايا الألغام الأرضية، من هذا التمويل.

٢٥- ودعا الرئيسان المشاركان إريتريا إلى إخبار الدول الأطراف بالتحديات التي واجهتها في تطبيق جوانب خطة عمل كارتاخينا المتعلقة بمساعدة الضحايا. وأفادت إريتريا بأنها ما زالت تواجه تحديات فيما يخص الوفاء بالتزاماتها بسبب نقص الموظفين المهرة في مجال الصحة، لا سيما في المناطق النائية. وأكدت إريتريا أنه لا بد من تعزيز القدرات المتعلقة بالاستجابة في حالات الطوارئ وبالدعم النفسي والاجتماعي في جميع أنحاء البلد، وتوسيع نطاقها ليعطي المناطق النائية والريفية التي يصعب الوصول إليها. وأشارت إريتريا إلى أنه لا بد من مواصلة تعزيز التنسيق فيما بين القطاعات وإقامة شراكات من أجل إحراز تقدم مستدام.

٢٦- ودعا الرئيسان المشاركان إريتريا إلى إخبار الدول الأطراف بأهدافها فيما يخص تطبيق جوانب خطة عمل كارتاخينا المتعلقة بمساعدة الضحايا. وفي حين لم تبلغ إريتريا عن

الأنشطة المحددة التي تنوي إنجازها قبل المؤتمر الاستعراضي الثالث، أكدت من جديد التزام حكومة إريتريا السياسي القوي بمسألة الإعاقة والسياسة العامة الوطنية الجديدة بشأن الإعاقة التي ترمي إلى ضمان كرامة الأشخاص ذوي الإعاقة بمن فيهم الناجون من الألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب وكفالة حقوقهم في إعادة التأهيل والصحة والتعليم والعمالة والثقافة والإدماج الأسري.

٢٧- وأشار الرئيس المشارك إلى أن إثيوبيا قدمت معلومات في عام ٢٠١٢، سلطت الضوء على التحديات التي تواجه تبادل المعلومات بشأن الأنشطة والإنجازات المتصلة بالإعاقة بين وزارات وهيئات مختلفة معنية. ودعا الرئيس المشارك إثيوبيا إلى إخبار الدول الأطراف بالطريقة التي تعترف بها التصدي لهذه التحديات وتعزيز أو تسهيل تدفق المعلومات، وإخبار الدول الأطراف بالتحديد بما تأمل إثيوبيا في تحقيقه بحلول موعد المؤتمر الاستعراضي الثالث. وأقرت إثيوبيا بأن التنفيذ الناجح لخطة العمل الوطنية الجديدة سيستلزم تعزيز التعاون بين الجهات المعنية ذات الصلة، ولهذا الغرض أنشأت إثيوبيا اللجنة الوطنية لتنسيق رصد التنفيذ، التي ترأسها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتشارك فيها وزارات رئيسية أخرى، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من المنظمات ذات الصلة. وأفادت إثيوبيا بأنها تعمل حالياً من أجل إنشاء لجان إقليمية لتنسيق رصد التنفيذ وأنها أنشأت لجان حتى الآن. وبحلول موعد المؤتمر الاستعراضي الثالث، تنوي إثيوبيا الانتهاء من إنشاء لجنة إقليمية سادسة وضمان أن جميع اللجان الإقليمية قد أدرجت خطة وطنية جديدة في خطط عملها السنوية وأنها تقدم تقارير إلى اللجنة الوطنية بانتظام.

٢٨- وأشار الرئيس المشارك إلى أن إثيوبيا قدمت معلومات في عام ٢٠١٢، بينت فيها الافتقار إلى آلية شاملة من أجل جمع منهجي للبيانات بشأن حالات الإعاقة، بما يشمل الناجين من الألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب. ودعا الرئيس المشارك إثيوبيا إلى إخبار الدول الأطراف بالتقدم المحرز فيما يخص تعزيز أساليب جمع البيانات وإدارة البيانات ومواءمة نظمها مع مقتضيات اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأفادت إثيوبيا بأن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تعاونت مع لجنة التعداد السكاني للتأكد من أن التعداد السكاني المزمع إجراؤه في عام ٢٠١٧ سيجمع البيانات بشأن حالات الإعاقة، بما يشمل الناجين من الألغام الأرضية.

٢٩- وأشار الرئيس المشارك إلى أن إثيوبيا قدمت معلومات في عام ٢٠١٢، سلطت الضوء على مذكرة تفاهم وقّعت بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة البناء والتنمية الحضرية من أجل التشجيع على تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقات البدنية إلى المباني العامة مع التركيز بالأخص على قانون البناء الإثيوبي. ودعا الرئيس المشارك إثيوبيا إلى إخبار الدول الأطراف بالنتائج الملموسة التي تمخّص عنها التفاهم، والطريقة التي يجري بها رصد وتقييم التنفيذ. وفي حين لم تبلغ إثيوبيا عن التقدم المحرز فيما يخص تيسير وصول

الأشخاص ذوي الإعاقات البدنية، أبلغت عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإعادة التأهيل البدني مشيرة إلى وجود ١٥ مركزاً خاصاً بالأطراف الاصطناعية وتقويم الأعضاء في البلد لتقديم خدمات إعادة التأهيل البدني وأدوات التقويم، وتدير الحكومة بعض هذه المراكز في حين تشغل منظمات غير حكومية البعض الآخر. ووُضعت برامج للتوعية وتنفذ في ٢٥ موقعاً بتماني مناطق في البلد لخدمة الأشخاص الذين لا يستطيعون الوصول إلى المراكز. وفضلاً عن ذلك، أفادت إثيوبيا بأنه في نيسان/أبريل ٢٠١٣، استكمل التدريب ٢٤ أخصائياً في العلاج الطبيعي وفي تقويم الأعضاء من المناطق وأنه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ سيبدأ التدريب الفوج التالي لبناء القدرات في البلد.

٣٠- وأشار الرئيس المشارك إلى أن إثيوبيا قدمت معلومات في عام ٢٠١٢، أكدت فيها أنها تحضر لتقديم تقريرها الأولي بشأن التدابير المتخذة من أجل تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ودعا الرئيس المشارك إثيوبيا إلى إخبار الدول الأطراف بالتقدم المحرز فيما يخص إعداد التقرير الأولي، وبالقدر الذي سيفيد به هذا التقرير إثيوبيا على نحو فعال كوسيلة لتسليط الضوء على كيفية وفائها بالتعهدات بموجب خطة عمل كارتاجينا في سياق النهج الأوسع للإعاقة. وأفادت إثيوبيا بأنها قدمت تقريرها الشامل بشأن التدابير المتخذة لإعمال التزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك عملاً بالمادة ٣٥ من هذه الاتفاقية. وجرى إعداد التقرير من خلال عملية تشاورية تعاونت فيها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من الجهات المعنية ذات الصلة.

٣١- وفضلاً عن ذلك، أطلعت إثيوبيا الدول الأطراف على المعلومات التالية: تُترجم حالياً خطة العمل الوطنية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، المعتمدة في عام ٢٠١٢، إلى اللغة الوطنية، وهي الأمهرية، وسيجري التدريب على هذه الخطة وإذكاء الوعي بها قبل نهاية السنة. وأفادت إثيوبيا أيضاً بأن مسألة الإعاقة أُدرجت كعنصر من عناصر خطة إثيوبيا للنمو والتحول للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥.

٣٢- وأشار الرئيس المشارك إلى أن غينيا - بيساو قدمت معلومات في عام ٢٠١٢، أكدت فيها هدفها المتمثل في إنشاء آلية تنسيق وطنية لمساعدة الضحايا. ودعا الرئيس المشارك غينيا - بيساو إلى إخبار الدول الأطراف بما إذا كانت آلية تنسيق وطنية مؤلفة من الوزارات الحكومية المعنية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ووكالات دولية ومنظمات غير حكومية وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة قد أنشئت الآن. وأشار الرئيس المشارك أيضاً إلى أن المعلومات المقدمة في عام ٢٠١٢ تبرز الأولوية التي توليها غينيا - بيساو لتعزيز أساليب جمع البيانات المتعلقة بالإصابات الناجمة عن الألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب وإدارة هذه البيانات ونشرها. ودعا الرئيس المشارك غينيا - بيساو إلى إخبار الدول الأطراف بالتقدم المحرز فيما يخص تعزيز النظم الوطنية لجمع البيانات المتعلقة

بالإصابات الناجمة عن الألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب وإدارة هذه البيانات ونشرها، وكيفية ارتباط هذه الجهود بجمع البيانات وإدارة المعلومات على الصعيد الوطني الأوسع فيما يخص الرعاية الصحية والإعاقة، والطريقة التي تضمن بها غينيا - بيساو اتساق هذه الجهود مع تفاهات الدول الأطراف فيما يتعلق بعدم التمييز بين الأشخاص المصابين جراء الألغام أو غيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب والأشخاص المعوقين جراء أسباب أخرى.

٣٣- وأشار الرئيس المشارك إلى أن العراق قدم معلومات في عام ٢٠١٢، سلطت الضوء على الجهود المشتركة بين الوزارات والرامية إلى العمل من أجل وضع خطة عمل وطنية بشأن الإعاقة تشمل الناجين من الألغام الأرضية أو غيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب. ودعا الرئيس المشارك العراق إلى إخبار الدول الأطراف بحالة الجهود الوطنية المبذولة من أجل وضع خطة عمل وطنية، وكيفية إشراك الناجين من الألغام الأرضية وغيرهم من الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية وضع خطة، وكيف يُتوقع إشراكهم في تنفيذها. ولم يقدم العراق أي معلومات عن حالة الجهود الوطنية المبذولة من أجل وضع خطة عمله الوطنية.

٣٤- وأشار الرئيس المشارك إلى أن العراق أفاد بأن برلمانه أقر التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ودعا الرئيس المشارك العراق إلى إخبار الدول الأطراف بما إذا كان قد أودع حالياً صك تصديقه، وبالتاريخ الذي سيستكمل فيه العراق هذه العملية، إن لم يكن قد فعل ذلك. وأفاد العراق بأنه أودع صك تصديقه على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣.

٣٥- وأشار الرئيس المشارك إلى أن العراق قدم معلومات في عام ٢٠١٢، سلطت الضوء على الجهود التي تبذلها وزارة الصحة، بدعم منظمة الصحة العالمية، لإنشاء نظام وطني خاص بمراقبة الإصابات. ودعا الرئيس المشارك العراق إلى إخبار الدول الأطراف بحالة الجهود المبذولة لإنشاء هذا النظام وتشغيله على نطاق البلد بكامله، وكيفية دمج جهود وزارة البيئة ودائرة شؤون الألغام الرامية إلى جمع بيانات الضحايا في هذه الجهود الوطنية الأوسع. وأفاد العراق بأنه شرع في دراسة استقصائية بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة بمن فيهم ضحايا الألغام الأرضية. وتسعى هذه الدراسة الاستقصائية إلى جمع بيانات مبوبة حسب العمر ونوع الجنس، وتقييم الاحتياجات من أجل توفير معلومات لوضع خطط وبرامج يمكن إنجازها في نهاية المطاف بالتعاون مع الوزارات والمنظمات الاجتماعية المعنية. وقد أشارت البيانات المستقاة من الدراسة الاستقصائية التي جرت في قرية البتران، وهي قرية متضررة بشدة من الألغام تقع في محافظة البصرة بجنوب العراق، أن هناك ١٢٣ شخصاً ناجياً في القرية أعربوا عن احتياجاتهم ومنها ما يتعلق بالأطراف الاصطناعية وإعادة التأهيل البدني والتدريب وفرص مدرة للدخل. وقد مُنحت مساعدة مالية لكل ناج حُدّد خلال الدراسة الاستقصائية كما مُنحت الأولوية للقرية فيما يخص أنشطة التنمية وإعادة الإعمار بالتعاون مع الحكومة المحلية.

٣٦- وفضلاً عن ذلك، قدم العراق معلومات إضافية عن جهوده الرامية إلى بناء مراكز لإنتاج الأعضاء الاصطناعية وتقديم خدمات إعادة التأهيل البدني. وأشار العراق إلى بعض التحديات التي يواجهها ومنها: الافتقار إلى البيانات، الذي يؤدي إلى قصور في قدرات المراكز المنشأة؛ والحصول على المواد الجيدة لتوفير الأطراف الاصطناعية التي تناسب احتياجات الناجين وظروفهم المعيشية؛ والافتقار إلى القدرات التقنية اللازمة لإنتاج وتوفير الأطراف الاصطناعية وتقديم التدريب وإعادة التأهيل البدني.

٣٧- وأشار الرئيس المشارك إلى أن الأردن قدم معلومات في عام ٢٠١٢، سلطت الضوء على الجهود التي تبذلها الهيئة الوطنية لإزالة الألغام وإعادة التأهيل من أجل جمع بيانات عن الإصابات في جميع أنحاء البلد وتوزيعها على شبكة من الجهات المعنية بالإعاقة. ودعا الرئيس المشارك الأردن إلى تقديم معلومات إلى الدول الأطراف بشأن حالة الجهود المبذولة من أجل إنشاء منبر شبكي لتبادل بيانات الضحايا مع الجهات المعنية بالإعاقة، وبشأن الكيان الحكومي الذي سيؤدي الدور الرئيسي وسيضطلع بالمسؤولية فيما يخص جهود مساعدة الضحايا/الإعاقة، التي تقودها الهيئة الوطنية لإزالة الألغام وإعادة التأهيل، نظراً لانتهاج برنامج الأردن الخاص بإزالة الألغام، تحولت جهود البلد إلى تلبية احتياجات الناجين في مجالات الرعاية الصحية وإعادة التأهيل والإدماج الاجتماعي. كما أفاد الأردن بأن الهيئة الوطنية لإزالة الألغام وإعادة التأهيل تزود مراكز الرعاية الصحية بالمعدات والمواد مستخدمة لهذا الغرض الأموال المتوفرة من خلال الإجراءات المتعلقة بالألغام.

٣٨- وفضلاً عن ذلك، قدم الأردن معلومات عن زيادة التعاون مع مؤسسة الإقراض الزراعي في الأردن، التي تقدم قروضاً بالغة الصغر للناجين، حيث تمكن ٢٠ شخصاً منهم من إنشاء مشروع لتوليد الدخل في عام ٢٠١٢. ومن المتوقع أن يستفيد ٤٠ ناجياً آخر من قروض مماثلة في عام ٢٠١٣. وأفاد الأردن أيضاً بأنه في آذار/مارس ٢٠١٣ أخذ ٤٠ ناجياً إلى مكة لأداء مناسك العمرة كجزء من مشروع جارٍ يسعى إلى رفع معنويات الناجين، وذلك بالتعاون مع الهيئة الهاشمية للمصابين العسكريين. ومن المقرر إجراء أنشطة مماثلة في المستقبل القريب.

٣٩- وأشار الرئيس المشارك إلى أن موزامبيق قدمت معلومات في عام ٢٠١٢، أكدت فيها أنها تحضر لتقديم تقريرها الأولي بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ودعا الرئيس المشارك موزامبيق إلى إخبار الدول الأطراف بالتقدم المحرز فيما يخص إعداد التقرير الأولي، وبالقدر الذي سيفيد به هذا التقرير موزامبيق على نحو فعال كوسيلة لتسليط الضوء على كيفية وفائها بالتعهدات بموجب خطة عمل كارتاخينا في سياق النهج الأوسع للإعاقة. وأفادت موزامبيق بأنها ما زالت بصدد إعداد تقريرها الأولي

وأوضحت أن التقرير الأولي المتعلق باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة سيضمن معلومات عن المساعدة المقدمة إلى ضحايا الألغام الأرضية.

٤٠ - وأشار الرئيس المشارك إلى أن موزامبيق قدمت معلومات في عام ٢٠١٢، سلطت الضوء على اعتماد خطة عملها الوطنية للإعاقة، الخاصة بالفترة الممتدة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٩. ودعا الرئيس المشارك موزامبيق إلى إخبار الدول الأطراف بأية مساعي إعداد ميزانية لتنفيذ الخطة المذكورة والطريقة التي تكمل بها موزامبيق جهودها الخاصة من خلال جذب موارد خارجية إضافية. وأشارت موزامبيق إلى أن عدداً من السياسات والاستراتيجيات والأدوات التوجيهية قد اعتمد وبصدد التنفيذ حالياً بما في ذلك السياسة العامة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، التي تحدد الأنشطة المتعلقة بالإعاقة في البلد وتوجهها، ولائحة تضع معايير متعلقة بتيسير وصول المعوقين فيما يخص تشييد المباني والأماكن العامة واستخدامها.

٤١ - وفي حين لم تبلغ موزامبيق عما تبذله من جهود لتمويل خطة عملها الوطنية، أبلغت عن النتائج المحققة من تنفيذ هذه الخطة بما فيها استفادة ٢٥ ٥٢٤ شخصاً معوقاً في عام ٢٠١٢ من خدمات إعادة التأهيل البدني في عشرة مراكز لتقويم الأعضاء تعمل في البلد، ومن بين هؤلاء ١٨ ٧١٨ شخصاً تلقوا المساعدة لأول مرة. وفي المجموع، قدم ٤ ٠٢١ جهازاً لتقويم الأعضاء عن طريق هذه الخدمات. وإلى جانب ذلك، وفي مجال المساعدة الاجتماعية، هناك ١٨ ٨١٧ شخصاً معوقاً يتلقون تحويلات نقدية شهرية. وأبلغت موزامبيق أيضاً عن أخذ مبادرات من أجل تسهيل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في ٦ ٠٥٩ مشروعاً لتوليد الدخل، بطرق منها توظيف ٢ ٨٤٩ شخصاً معوقاً في مؤسسات حكومية. وفي مجال التعليم، أدمج ٣ ٢٢٨ طفلاً من الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة في المدارس العادية وأدمج ٤٤٤ طفلاً من هؤلاء في مدارس خاصة وفي معهد موزامبيق للمكفوفين. وخلال هذه السنة، بدأت ثلاثة مراكز للموارد التعليمية عملها حيث لديها القدرة على مساعدة حوالي ٢٥٤ طفلاً وشاباً من ذوي الاحتياجات الخاصة في المناطق الجنوبية والوسطى والشمالية من موزامبيق.

٤٢ - ودعا الرئيس المشارك موزامبيق إلى إخبار الدول الأطراف بالنظام الذي وضعته موزامبيق لرصد تنفيذ خطة عملها الوطنية بشأن الإعاقة وتقييم مدى فعاليتها على نحو مستمر. وأفادت موزامبيق بأن خططها تُنفذ من خلال التخطيط السنوي للوزارات والقطاعات المعنية في الدولة، التي تتقاسم مسؤولية أعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما أفادت موزامبيق بأن التنسيق بين هذه الجهات الفاعلة أساسي وأن خطة العمل الوطنية بشأن الإعاقة تُرصد من خلال تقديم التقرير السنوي المتعلق بتنفيذها إلى مجلس الوزراء.

٤٣ - وفضلاً عن ذلك، أفادت موزامبيق بأن العدد الإجمالي للأشخاص ذوي الإعاقة يبلغ ٤٧٥ ٠١١ شخصاً حسب التقديرات (٢٤٩ ٧٥٢ من الذكور و٢٥٩ ٢٢٥ من

الإناث)، وهو عدد يعادل حوالي اثنين في المائة من سكان موزامبيق. وأفادت موزامبيق أيضاً بأنها بدأت عملية وضع قانون لحماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأن منظمات غير حكومية تجري، بالتعاون مع الحكومة، تقيماً للاحتياجات فيما يخص الظروف الاجتماعية لضحايا الألغام الأرضية في ١٢ مقاطعة في محافظتي إنهامبان وسوفالا، وهما من أشد المحافظات تأثراً بالألغام في موزامبيق.

٤٤ - ودعا الرئيس المشارك نيكاراغوا إلى تقديم أمثلة إلى الدول الأطراف على الطريقة التي عملت بها من أجل الوفاء بالتعهدات بموجب خطة عمل كارتاخينا فيما يتعلق بمساعدة الضحايا، والتقدم المحرز، والتحديات التي واجهتها في تطبيق جوانب خطة عمل كارتاخينا المتعلقة بمساعدة الضحايا.

٤٥ - وأشار الرئيس المشارك إلى أن بيرو قدمت معلومات في عام ٢٠١٢، سلطت الضوء على الجهود الوطنية الرامية إلى إعداد استجابة أوسع في مجال جمع البيانات وإدارة المعلومات بشأن الإعاقة. ودعا الرئيس المشارك بيرو إلى إخبار الدول الأطراف بحالة الجهود التي تبذلها بيرو لتحديد انتشار الإعاقة في جميع أنحاء البلد وتسجيل أسباب الإعاقة وأنواعها. وأوضحت بيرو أن الإحصائيات المتعلقة بالإعاقة تُجمع في بيرو عن طريق تعدادها السكاني الوطني منذ عام ١٩٤٠ وأن التعداد السكاني لعام ٢٠٠٧ بيّن انتشار الإعاقة بمعدل ١٠,٨٩ في المائة في البلد. وأفادت بيرو بأن هناك دراسة استقصائية وطنية متخصصة بشأن الإعاقة أجريت على ٣٤٠.٠٠٠ أسرة معيشية وأن ٣٧.٠٠٠ من بين هذه الأسر تضم شخصاً معوقاً. وأوضحت بيرو أيضاً أن عدد الأشخاص الذين يعانون الإعاقة نتيجة حوادث الألغام الأرضية في بيرو يبلغ ٣٣٦ وأنه ما من ضحايا جدد منذ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٤٦ - وأشار الرئيس المشارك إلى أن بيرو قدمت معلومات في عام ٢٠١٢، أوضحت فيها أن بيرو تعترم الانتهاء من تنقيح قانونها العام الوطني الشامل بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة بحلول موعد المؤتمر الاستعراضي الثالث. ودعا الرئيس المشارك بيرو إلى إخبار الدول الأطراف بحالة عملية التنقيح. وأفادت بيرو بأن القانون المنقح قد أُصدر [...]. وأنه صيغ بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ووضع من خلال عملية شاملة وتشاورية على النحو الذي أوصت به اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ملاحظاتها الختامية المقدمة في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وقدمت بيرو أمثلة عديدة على الطريقة التي ينبغي أن يفيد بها القانون الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الناجون من الألغام الأرضية.

٤٧ - وأشار الرئيس المشارك إلى أن بيرو قدمت معلومات في عام ٢٠١٢، سلطت الضوء على ضرورة تنقيح خطة عملها الوطنية المتعلقة بتحقيق تكافؤ الفرص لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة لكي تشمل الناجين من الألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب وتواءم مع الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي

الإعاقة. ودعا الرئيسان المشاركان بيرو إلى إخبار الدول الأطراف بحالة الجهود المبذولة لتنقيح خطة العمل الوطنية. وأفادت بيرو بأن حلقة عمل لبدء عملية تنقيح خطة عملها الوطنية المتعلقة بتكافؤ الفرص لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٨ قد عُقدت يومي ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل، بتمويل من الاتحاد الأوروبي وبدعم من وحدة دعم تنفيذ الاتفاقية، وضمت الوزارات الحكومية المعنية والحكومة المركزية والمجتمع المدني والناجين من الألغام الأرضية وغيرهم من الجهات المعنية ذات الصلة من جميع أنحاء البلد للمشاركة في حوار بشأن التقدم المحرز والتحديات المواجهة والدروس المستخلصة من تنفيذ خطة العمل الحالية، وتحديد أولويات وأهداف الخطة الجديدة.

٤٨- وفضلاً عن ذلك، قدمت بيرو معلومات عن التمويل الوطني فيما يخص الإعاقة وسلطت الضوء على مبادرة حكومية جديدة اعتمدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، تقتضي وضع أربعة برامج بشأن الإعاقة من أجل إدراج قضايا الإعاقة في منظور وزارة الاقتصاد والمالية. كما أفادت بيرو بأنه على مدى السنتين الماضيتين، رفع قانون الميزانية العامة الموارد المخصصة للإعاقة بالتحديد (بما يشمل الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل) لتصل إلى ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً، وهو مبلغ يوزع بين الوزارات المعنية وحكومات الأقاليم والبلديات. وإلى جانب ذلك، سلطت بيرو الضوء على الجهود المبذولة في مجالات المشاركة الاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٩- وأشار الرئيسان المشاركان إلى أن السنغال قدمت معلومات في عام ٢٠١٢، سلطت الضوء على تشريعاتها الرامية إلى تعزيز مشاركة الناجين وغيرهم من الأشخاص ذوي الإعاقة في مجتمعاتهم المحلية بما يتماشى مع المعايير المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ودعا الرئيسان المشاركان السنغال إلى إخبار الدول الأطراف بالطريقة التي جرى بها إذكاء وعي الجمهور بالتشريعات الجديدة وتقديم ملاحظات عما إذا كانت هناك أدلة على أن هذه التشريعات الجديدة قد أحدثت تغييراً بالفعل. ودعا الرئيسان المشاركان السنغال أيضاً إلى إخبار الدول الأطراف بالطريقة التي يجري بها رصد تنفيذ التشريعات الجديدة وتقييمه. وفضلاً عن ذلك، أشار الرئيسان المشاركان إلى أن السنغال قدمت معلومات في عام ٢٠١٢، أشارت فيها إلى أن استعراض منتصف المدة لخطة العمل الوطنية المتعلقة بالناجين من الألغام الأرضية سيجري في سياق التحضير للمؤتمر الاستعراضي الثالث. ودعا الرئيسان المشاركان السنغال إلى إخبار الدول الأطراف بحالة تقييم منتصف المدة.

٥٠- وأفادت السنغال بأنها تواصل تنفيذ خطة عملها الوطنية المتعلقة بالناجين من الألغام الأرضية وأن هناك تقييماً جارياً لهذه الخطة في الوقت الحالي. وفيما يخص التنسيق، أفادت السنغال بأن هناك اجتماعات تعقد بشكل دوري للجان الإقليمية وإدارة مكافحة الألغام. كما أفادت السنغال بأنها سجلت ٨٠٧ أشخاص ناجين من الألغام. وفيما يخص تقديم الخدمات، توفر إمكانية الدخول إلى بعض المستشفيات بالجان وتقديم أدوية اللجان للناجين من

الألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب. وفضلاً عن ذلك، أفادت السنغال بأنها تنجز حالياً مشروعاً يدعم الناجين لمواصلة تعليمهم من خلال دعم الرصد، وتقديم الإمدادات والمعدات إلى المؤسسات التعليمية في المناطق المتأثرة بالألغام، وعن طريق تقديم المنح المدرسية لدعم مشاركة ضحايا الألغام. وأوضحت السنغال أن الخطوات المقبلة التي تنوي اتخاذها هي استكمال استعراض خطة عملها الوطنية وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي ودعم التعليم.

٥١- وأشار الرئيس المشارك إلى أن صربيا قدمت معلومات في عام ٢٠١٢، سلطت الضوء على التحديات التي يطرحها ضعف التنسيق بين الوزارات، وعلى خططها الرامية إلى التصدي لهذه التحديات من خلال إنشاء هيئة تنسيقية جديدة. ودعا الرئيس المشارك صربيا إلى إخبار الدول الأطراف بالتقدم المحرز فيما يخص التصدي للتحدي الذي يطرحه ضعف التنسيق بين الوزارات وبما سيحقق بالتحديد في هذا المجال بحلول موعد المؤتمر الاستعراضي الثالث. وأشار الرئيس المشارك إلى أن صربيا قدمت معلومات في عام ٢٠١٢، سلطت الضوء على التحديات المواجهة بسبب الافتقار إلى نظام شامل مركزي لجمع البيانات عن الإعاقة. ودعا الرئيس المشارك صربيا إلى إخبار الدول الأطراف بالجهود التي بُذلت من أجل إنشاء نظام شامل مركزي لجمع البيانات وإدارة المعلومات بشأن الإعاقة. وإلى جانب ذلك، أشار الرئيس المشارك إلى أن صربيا قدمت معلومات في عام ٢٠١٢، أفادت فيها بأنها تخطط لتعزيز جهودها، بحلول موعد المؤتمر الاستعراضي الثالث، في مجال إذكاء الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الناجون من الألغام الأرضية، وباحتياجاتهم وقدراتهم، من خلال استخدام وسائل الإعلام. ودعا الرئيس المشارك صربيا إلى إخبار الدول الأطراف بمدى الوعي الذي تحقق، والطريقة التي يجري بها رصد هذه الجهود وتقييمها.

٥٢- ودعا الرئيس المشارك الصومال إلى تقديم أمثلة إلى الدول الأطراف على الطريقة التي عمل بها من أجل الوفاء بالتعهدات بموجب خطة عمل كارتاخينا فيما يتعلق بمساعدة الضحايا، والتقدم المحرز، والتحديات التي واجهها في تطبيق جوانب خطة عمل كارتاخينا المتعلقة بمساعدة الضحايا.

٥٣- وأشار الرئيس المشارك إلى أن المعلومات التي قدمها جنوب السودان في عام ٢٠١٢ أكدت أن أحد الأهداف الواردة في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الألغام، فيما يخص مساعدة الضحايا، هو انضمام جنوب السودان إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بحلول نهاية عام ٢٠١٣. ودعا الرئيس المشارك جنوب السودان إلى إخبار الدول الأطراف بحالة عملية انضمامه إلى الاتفاقية والوقت الذي يتوقع أن يستكمل فيه هذه العملية. وأشار الرئيس المشارك أيضاً إلى أن المعلومات التي قدمها جنوب السودان في عام ٢٠١٢ سلطت الضوء على الجهود التي بُذلت لفهم انتشار الإعاقة في ثلاث محافظات. ودعا الرئيس

المشاركين جنوب السودان إلى إخبار الدول الأطراف بحالة الجهود المبذولة لجمع مزيد من المعلومات التي تمكن من فهم أفضل لانتشار الإعاقة في جميع أنحاء جنوب السودان. فضلاً عن ذلك، أشار الرئيس المشارك إلى أن المعلومات التي قدمها جنوب السودان في عام ٢٠١٢ أكدت أنه يرمي إلى اعتماد تشريعات وطنية لحماية حقوق الضحايا والأشخاص ذوي الإعاقة بحلول عام ٢٠١٣. ودعا الرئيس المشارك جنوب السودان إلى إخبار الدول الأطراف بحالة الجهود الرامية إلى استعراض التشريعات القائمة ذات الصلة، وتحديد الثغرات، ووضع تشريعات جديدة وفقاً للمعايير المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٤- وأشار الرئيس المشارك إلى أن السودان قدم معلومات في عام ٢٠١٢، سلطت الضوء على التحديات المواجهة فيما يخص ضمان سير عمل الهيئة التنسيقية لمساعدة الضحايا، بسبب حجم التحديات، ومساحة البلد، والبيئة السياسية والأمنية الراهنة، بما في ذلك تحويل الموارد المخصصة لبرامج الإعاقة والتنمية إلى الاستجابة لحالات الطوارئ على الصعيد الوطني. ودعا الرئيس المشارك السودان إلى إخبار الدول الأطراف بالطريقة التي ينوي أن يعزز بها التنسيق، والطريقة التي سيضمن بها أن يكون تنسيق مساعدة الضحايا جزءاً بدوره من التنسيق الأوسع المتعلق بالرعاية الصحية والإعاقة.

٥٥- وأفاد السودان بأن مجلسه القومي للمعاقين هو الجهة المسؤولة عن جميع المسائل المتعلقة بالإعاقة من قبيل الصحة والتعليم والإدماج الاجتماعي والاقتصادي، بما يشمل التخطيط ووضع السياسات العامة وإذكاء الوعي والتنسيق. ويعمل المجلس في المناطق من خلال ١٥ مجلساً خاصاً بالولايات. وأفاد السودان أيضاً بأن مركزه القومي لمكافحة الألغام هو عضو نشط في المجلس ومن ثم فإن بإمكانه المساهمة في عمليات صنع القرار والتأكد من أن حقوق واحتياجات ضحايا الألغام وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب حاضرة في الجهود الأوسع المتعلقة بالإعاقة. وأفاد السودان أيضاً بأنه فضلاً عن المجلس، توجد آليات للتنسيق بين الوزارات (أي أفرقة عاملة) بشأن مساعدة الضحايا في منطقتين بالسودان، يديرها المركز القومي لمكافحة الألغام، وتجتمع شهرياً مع الجهات المعنية ذات الصلة.

٥٦- وأشار الرئيس المشارك إلى أن السودان قدم معلومات في عام ٢٠١٢، سلطت الضوء على النظام الوطني لمراقبة الصحة الذي أنشأته وزارة الصحة. ودعا الرئيس المشارك السودان إلى إخبار الدول الأطراف بما إذا كانت البيانات التي حصل عليها البرنامج الوطني لإزالة الألغام بشأن ضحايا الألغام الأرضية والمتفجرات الأخرى من مخلفات الحرب والناجين منها، قد أدمجت في هذا النظام الوطني الأوسع لمراقبة الصحة. وأفاد السودان بأن النظام الوطني لمراقبة الصحة ما زال قيد الإنشاء على مستوى وزارة الصحة الاتحادية ووزارات الصحة في الولايات.

٥٧- وأشار الرئيس المشارك إلى أن السودان قدم معلومات في عام ٢٠١٢، سلطت الضوء على الجهود التي يبذلها من أجل إذكاء الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

واحتياجاتهم وقدراتهم، بمن فيهم الناجون من الألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب. ودعا الرئيسان المشاركان السودان إلى إخبار الدول الأطراف بمدى الوعي الذي تحقق، والطريقة التي يجري بها رصد هذه الجهود وتقييمها. وفي حين لم يقدم السودان معلومات محددة عن أنشطته في مجال إذكاء الوعي، أبلغ عن جهوده الرامية إلى تعزيز إدماج الناجين من الألغام وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب عن طريق تمكين جميعتين للضحايا، في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، لكي تبذلا جهوداً في مجالات الإدماج الاجتماعي، والتمكين الاقتصادي، وإعادة التأهيل النفسي.

٥٨ - فضلاً عن ذلك، أطلع السودان الدول الأطراف على المعلومات التالية:

(أ) أفاد السودان بأنه حتى نيسان/أبريل ٢٠١٣، سجل مركزه الوطني لمكافحة الألغام ١٣٥٠ حادثة وأنه بذلت جهود من أجل تعزيز جمع البيانات في منطقة دارفور بالسودان من خلال تدريب ٢٤٧ موظفاً إضافياً على جمع البيانات. واستفاد الناجون والأشخاص ذوو الإعاقة من هذا التدريب، إلى جانب العاملين في مجال الصحة في المستوصفات/العيادات الحكومية بالمناطق النائية؛

(ب) أفاد السودان بأنه يواصل تنفيذ إطاره الاستراتيجي الوطني لمساعدة الضحايا وخطة عمله الوطنية لمساعدة الضحايا، اللذين وُضعا وفقاً لخطة عمل كارتاخينا. وأوضح السودان أن الوثيقتين معاً تحتاجان إلى التنقيح بالنظر إلى السياق القطري المتطور؛

(ج) أبلغ السودان عن إنجاز ١٤ مشروعاً لمساعدة الضحايا خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ واستفادة ٢٧٥ شخصاً من ذوي الإعاقة (من فيهم الناجون من الألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب) من هذه المشاريع وحصول ١٥٠ منهم على عمل مولد للدخل مثل تربية المواشي أو نشاط تجاري. وأبلغ السودان أيضاً عن استمرار تقديم خدمات إعادة التأهيل البدني على يد مدينة الأمل الطبية والهيئة الوطنية للأطراف الاصطناعية وتقويم العظام بفضل الدعم التقني الذي تقدمه اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

٥٩ - وأشار الرئيسان المشاركان إلى أن طاجيكستان قدمت معلومات في عام ٢٠١٢، أوضحت فيها أنها بصدد إعداد خطة عمل بشأن الناجين من الألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب والأشخاص الآخرين ذوي الإعاقة، للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. ودعا الرئيسان المشاركان طاجيكستان إلى إخبار الدول الأطراف بحالة إعداد خطة العمل الوطنية. وأفادت طاجيكستان بأنها وضعت خطة العمل المذكورة مع أهداف ومؤشرات محددة وقابلة للقياس ومحددة زمنياً وأن إقرار الخطة سيجري قريباً كجزء من استعراض منتصف المدة لاستراتيجية طاجيكستان المتعلقة بمكافحة الألغام للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥.

٦٠- وأشار الرئيس المشارك إلى أن طاجيكستان قدمت معلومات في عام ٢٠١٢، سلطت الضوء على نية طاجيكستان الانضمام إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بحلول موعد المؤتمر الاستعراضي الثالث. ودعا الرئيس المشارك طاجيكستان إلى إخبار الدول الأطراف بحالة الجهود التي تبذلها من أجل الانضمام إلى الاتفاقية المذكورة. وأفادت طاجيكستان بأن رئيس جمهورية طاجيكستان وقع في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣ على الأمر رقم ٢٢٠٠ بشأن "الخطة الوطنية لجمهورية طاجيكستان من أجل تنفيذ التوصيات التي قدمتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في إطار الاستعراض الدوري الشامل لجمهورية طاجيكستان في مجال حقوق الإنسان، للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥". وتشمل الخطة هدف التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وعلى البروتوكول الاختياري الملحق بها، ويرفق بالخطة جدول زمني للأنشطة الرامية إلى تحقيق هذا الهدف. وأبدت طاجيكستان نيتها أن تصبح دولة طرفاً في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بحلول موعد المؤتمر الاستعراضي الثالث.

٦١- وأشار الرئيس المشارك إلى أن طاجيكستان قدمت معلومات في عام ٢٠١٢، سلطت الضوء على الأولوية الممنوحة لمسألة تيسير وصول المعوقين في طاجيكستان. ودعا الرئيس المشارك طاجيكستان إلى إخبار الدول الأطراف بالجهود المبذولة من أجل زيادة إتاحة الخدمات الملائمة لضحايا الألغام، من الإناث والذكور، والأشخاص الذين تعرضوا لإصابات وزيادة إمكانية وصولهم إلى هذه الخدمات، بما في ذلك في المناطق الريفية والنائية. وأفادت طاجيكستان بأن وكالتها للبناء والهندسة المعمارية أصدرت أمراً بوضع قاعدة بناء جديدة خاصة بتيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقات البدنية بما يتماشى مع المعايير الدولية المتعلقة بتيسير وصول المعوقين واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أعد المشروع الأول لهذه القاعدة بحلول شباط/فبراير ٢٠١٣ ولا بد له من المرور بعدة مراحل قبل أن يدخل حيز النفاذ، ومن هذه المراحل التماس تعليقات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

٦٢- وفضلاً عن ذلك، قدمت طاجيكستان مزيداً من المعلومات عن وفاتها. ومسؤولياتها إزاء الناجين، على النحو التالي:

(أ) أشارت طاجيكستان إلى إعادة تسمية برنامجها الخاص بمساعدة الضحايا ليصبح وحدة الدعم في مجال الإعاقة، وذلك بهدف تعزيز فكرة أن جهود مساعدة الضحايا ينبغي أن تكون جزءاً من الأطر الأوسع المتعلقة بالتنمية والإعاقة؛

(ب) أفادت طاجيكستان بأن مجلسها التنسيق المعني بالحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة يعمل حالياً بصفة هيئة استشارية؛

(ج) أفادت طاجيكستان بأنه في عام ٢٠١٢، سُجلت ١٢ حادثة، تتعلق بثمانية ناجين وأربعة أشخاص لقوا حتفهم. وقدمت طاجيكستان بيانات مبوبة حسب العمر ونوع

الجنس بشأن هؤلاء الضحايا وأشارت أيضاً إلى أن العدد الإجمالي للضحايا المسجلين في طاجيكستان يبلغ ٨٤٦ ضحية، منهم ٤٧٨ شخصاً مصاباً و٣٦٨ شخصاً لقوا حتفهم؛

(د) أفادت طاجيكستان بأنه في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، أجرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر دراسة استقصائية لتقييم الاحتياجات غطت ١٤٠ ناجياً و/أو أسرهم، وأن هذه اللجنة تنوي توسيع نطاق الدعم ليشمل الناجين من الألغام الأرضية وغيرهم من الضحايا عن طريق مبادرات اقتصادية بالغة الصغر لصالح ٢٠٠ أسرة في عام ٢٠١٣. وأشارت طاجيكستان إلى التوقيع على ١٢ عقداً مع أسر في الربع الأول من عام ٢٠١٣؛

(هـ) أفادت طاجيكستان بأن عشرة ذكور ناجين من الألغام تلقوا أطرافاً اصطناعية من المركز الوطني لتقويم الأعضاء في عام ٢٠١٢ وأن الصندوق الخاص للجنة الصليب الأحمر الدولية المعني بالمعوقين واصل دعمه للمركز وهو بصدد تعزيز الخدمات والسعي إلى تحقيق الاستدامة، بطرق منها التدريب. وأفادت طاجيكستان أيضاً بأن المركز استطاع الحصول على معدات جديدة بفضل الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(و) أفادت طاجيكستان بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدم الدعم إلى ٨٠ ناجياً من الألغام الأرضية وغيرهم من الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على التدريب ليصبحوا داعمين للأقران. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت طاجيكستان بأن حملتها لحظر الألغام الأرضية والذخائر العنقودية واصلت مشروعها الخاص بشبكة الناجين، وأشارت إلى أن معظم المتخرجين من البرنامج وُفقوا في الحصول على عمل بأجر. وأشارت طاجيكستان أيضاً إلى جهود منظمات غير حكومية أخرى في مجالي إعادة التأهيل والدعم النفسي والاجتماعي القائمين على المجتمع المحلي؛

(ز) أبلغت طاجيكستان عن تعاونها المستمر مع أفغانستان، مشيرة إلى أن من المخطط له أن يزور فريق من أفغانستان طاجيكستان في منتصف حزيران/يونيه ٢٠١٣ لمناقشة تنفيذ خطة التعاون بين الدولتين في مجال الصحة العقلية.

٦٣- وأشار الرئيسان المشاركان إلى أن تايلند قدمت معلومات في عام ٢٠١٢، سلطت الضوء على الجهود المبذولة لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على نحو يراعي التزامات تايلند بمساعدة الناجين من الألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب بطرق منها دعم برامج إعادة التأهيل المجتمعي المستدام. ودعا الرئيسان المشاركان تايلند إلى أن تشرح للدول الأطراف نهج تايلند فيما يخص إعادة التأهيل المجتمعي، وتطلعهم على مدى نجاح تايلند في توفير خدمات يمكن الوصول إليها في جميع أنحاء البلد، والجهود التي بُذلت لضمان أن يكون الناجين من الألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب على دراية بوجود برامج إعادة التأهيل المجتمعي وأن يستطيعوا الوصول إليها. وإلى جانب ذلك، أشار الرئيسان المشاركان إلى أن تايلند قدمت معلومات في عام ٢٠١٢، سلطت الضوء على الجهود الرامية إلى تعزيز جهود مساعدة الضحايا على الصعيد الإقليمي

من خلال تشجيع التعاون الإقليمي والثنائي بطريقة تركز على تبادل الخبرات. ودعا الرئيس المشارك تايلند إلى إخبار الدول الأطراف بحالة مبادرة تايلند من أجل تعزيز جهود التعاون على الصعيد الإقليمي، وأنشطة التعاون الإقليمي والثنائي الأخرى التي تتوقع تايلند إنجازها قبل المؤتمر الاستعراضي الثالث في عام ٢٠١٤.

٦٤- وأفادت تايلند بأنه من أجل تقديم الرعاية الجيدة للناجين، فإنها أدججت مساعدة الضحايا في السياسة العامة والخطط والأطر الوطنية المتصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة بحيث يحظى الناجون من الألغام الأرضية بالحقوق والإعانات نفسها التي يقدمها البلد لأي أشخاص آخرين ذوي إعاقات. ويتبلور هذا في نظام شامل لا يهمل الناجين من الألغام الأرضية. وأكدت تايلند أيضاً الصلة القائمة بين خطة عمل كارتاخينا فيما يتعلق بمساعدة الضحايا واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأنه منذ تصديق تايلند على هذه الاتفاقية، عملت تايلند من أجل تهيئة مجتمع قائم على الحقوق لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم ضحايا الألغام. وأفادت تايلند أيضاً بأنه منذ إصدار قانونها المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٠٧، أنشأت صندوقاً لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة يدعم مجموعة متنوعة باستمرار من الأنشطة والمشاريع المتصلة بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة وتحسين نوعية حياتهم، بما يشمل إعادة التأهيل والتثقيف والتدريب المهني وغير ذلك من آليات الدعم. كما يقدم هذا الصندوق تمويلاً بالغ الصغر للأشخاص ذوي الإعاقة، أفراداً ومجموعات على حد سواء، ولجميع الناجين من الألغام الأرضية الحق في هذه الإعانات.

٦٥- وأشار الرئيس المشارك إلى أن أوغندا قدمت معلومات في عام ٢٠١٢، سلطت الضوء على التحديات التي تواجهها فيما يخص جمع البيانات وإدارة المعلومات بسبب الافتقار إلى نظام مركزي لإدارة المعلومات المتعلقة بالإعاقة. ودعا الرئيس المشارك أوغندا إلى إخبار الدول الأطراف بحالة الجهود الوطنية الرامية إلى إنشاء نظام مركزي والوقت الذي تتوقع أوغندا أن يوضع فيه هذا النظام.

٦٦- وأشارت أوغندا إلى أن خططها الشاملة لمساعدة الضحايا تقتضي إنشاء قاعدة بيانات نوعية وكمية موثوق بها فيما يخص الإعاقة بحلول عام ٢٠١٤. وفي سياق الجهود التي تبذلها أوغندا لتحقيق هذا الهدف، أجرت أوغندا استعراضاً لأدوات جمع البيانات القائمة المستخدمة في أوغندا في مجال الإعاقة ووافقت هذه الأدوات في شكل أداة معيارية واحدة لكي تستخدمها جميع الجهات المعنية. وأفادت أوغندا بأنها أجرت دراسات استقصائية لتحديد الناجين، مشيرة إلى تحديد ١٢٤ ١ ناجياً حتى الآن. وفضلاً عن ذلك، أبلغت أوغندا عن إجراء تقييم لاحتياجات الناجين وغيرهم من الأشخاص ذوي الإعاقة في الجماعات المتأثرة بالألغام وعن وضع خرائط لجميع الخدمات والجهات المقدمة للخدمات المتصلة بالإعاقة في المقاطعات المتأثرة بالألغام. وحددت الخرائط ٤٢ جهة من الجهات المقدمة للخدمات في الشمال وأربع جهات أخرى في مقاطعة الجزء الغربي من البلد. وأوضحت أوغندا أن

الخطوات المقبلة التي تعتزم اتخاذها هي توظيف وتدريب ما يلزم من الموارد البشرية لإدارة البيانات ونشرها بشكل فعال على جميع المستويات، وإنشاء هيئة تنسيقية مركزية عملية لتكون بمثابة مرجع للمعلومات المتصلة بالإعاقة.

٦٧- وأشار الرئيسان المشاركان إلى أن أوغندا قدمت معلومات في عام ٢٠١٢، سلطت الضوء على الجهود المبذولة لاستعراض جميع الأطر القانونية والسياساتية الوطنية ذات الصلة بالإعاقة لتحديد ما إذا كانت الأطر القائمة متماشية مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتأكد من أنها تتناول بالفعل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم، بمن فيهم الناجون من الألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب. ودعا الرئيسان المشاركان أوغندا إلى إخبار الدول الأطراف بحالة الجهود الوطنية الرامية إلى استعراض السياسة العامة الوطنية المتعلقة بالإعاقة وقانون الأشخاص الأوغنديين ذوي الإعاقة وإدخال التعديلات اللازمة عليهما من أجل كفالة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بمن فيهم الناجون من الألغام وفقاً للمعايير المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٦٨- وأفادت أوغندا بأنه في بداية عام ٢٠١٣، انطلق استعراض لسياساتها العامة الوطنية المتعلقة بالإعاقة ولقانون الأشخاص ذوي الإعاقة ومن المقرر استكماله في نهاية السنة. ويهدف الاستعراض إلى تقييم ما إذا كانت التشريعات الحالية متماشية مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتحديد نوع التعديلات اللازمة. وعلاوة على ذلك، أشارت أوغندا إلى أن مبادئها التوجيهية المتعلقة بتيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقات البدنية، التي اعتُمدت في عام ٢٠١١، تُستخدم حالياً لصياغة مشروع القانون الوطني لمراقبة المباني وإتمامه. وأخيراً، أفادت أوغندا بأنها استكملت صياغة مجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن الإعاقة.

٦٩- وفضلاً عن ذلك، أشارت أوغندا إلى أن خطتها الشاملة بشأن مساعدة الضحايا تهدف إلى زيادة فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية الجيدة في أوساط الجماعات المتأثرة ذهنياً بحلول عام ٢٠١٤. وأفادت أوغندا بأنه حتى أيار/مايو ٢٠١٣، حصل ٦٤٩ ناجياً على العلاج الطبي لمضاعفات مختلفة سببها الألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب.

٧٠- ودعا الرئيسان المشاركان اليمن إلى تقديم ثلاثة أمثلة إلى الدول الأطراف على الطريقة التي عملت بها الدولة من أجل الوفاء بالتعهدات بموجب خطة عمل كارتاخينا فيما يتعلق بمساعدة الضحايا، والتقدم المحرز، والتحديات الرئيسية التي واجهتها، والأهداف المتبقية التي ما زالت تتوقع تحقيقها في الفترة الممتدة بين الآن والمؤتمر الاستعراضي الثالث. وأطلع اليمن الدول الأطراف على أرقامه المتعلقة بجمع البيانات، مشيراً إلى أن المركز اليمني التنفيذي للألغام سجل ٢٨ ضحية خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٣. وأشار اليمن إلى أن الناجين من الألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب قد حددوا من خلال دراسة استقصائية وخضعوا لفحص لكي يقدم لهم الدعم الطبي وفقاً لاحتياجاتهم.

وشملت أنواع الدعم الطبي المقدم لهم العمليات الجراحية والكراسي المتحركة والأطراف الاصطناعية والعلاج الطبيعي والعكاكيز والأحذية.

٧١- وخلال يومي ٣٠ و٣١ أيار/مايو ٢٠١٣، عقد الرئيسان المشاركان للجنة الدائمة المعنية بمساعدة الضحايا حلقة عمل للخبراء كان الهدف منها هو توفير أسس لوضع مبادئ توجيهية دولية بشأن مساعدة الأطفال الضحايا. وحددت حلقة العمل هذه حالة الأدوات والصكوك المتوفرة، ومرحلة التنفيذ في البلدان المتأثرة. وجمعت حلقة العمل أيضاً مساهمات من دول متأثرة وغيرها من الجهات المعنية بشأن الجوانب التي ينبغي أن تغطيها المبادئ التوجيهية التي ستوضع.
